التداخلات المؤسسية واستراتيجيات الموازنة في جنوب المحيط الهادئ: آليات تفاعل الصين مع النظام الإقليمي في ظل التحولات الجيوسياسية

شيونغ تسيان(XIONG Qian)(*)

د. آى خه شيو(AI Hexu)(**)

المستخلص:

تلعب منظمات دول جزر جنوب المحيط الهادئ دورًا حيويًّا في تعزيز التعاون والتنمية بين دول المنطقة. ومع التغيرات التي طرأت على المشهد الجيوسياسي العالمي، أصبحت الاستراتيجيات الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية للصين في جنوب المحيط الهادئ تدريجيًّا قضايَا مهمةً في العلاقات الدولية. ولا تعد هذه المنطقة قناة مهمة للشحن الدولي فحسب، بل إنها أيضًا منطقة غنية بالموارد وذات قيمة استراتيجية محتملة. وقد عززت العلاقةُ الوثيقة بشكل متزايد بين الصين ومنظمات دول جزر جنوب المحيط الهادئ تعميق التعاون المتعدد الأطراف والتبادلات الثنائية، إلا أن هذه العلاقة تواجه أيضًا تحديات متعددة، خاصة في سياق النفوذ المتزايد للولايات المتحدة والقوى الكبرى الأخرى. من خلال تحليل آلية العمل والعلاقات

(*) شيونغ تسيان، مدرسة في كلية اللغات الأفروآسيوية في جامعة الدراسات الأجنبية في قوانغدونغ(GDUFS)، وتخصصها الدقيق: الدراسات العربية.

(**) آى خه شيو، أستاذ مساعد في كلية اللغات الأفروآسيوية في جامعة الدراسات الأجنبية في قوانغدونغ(GDUFS)، الصين. وتخصصه الدقيق: الدراسات الدولية.

الداخلية لمنظمات دول جزر جنوب المحيط الهادئ، يهدف هذا البحث إلى استكشاف كيفية استجابة الصين للبيئة الدولية الحالية، واقتراح استراتيجيات لتعزيز العلاقات مع منظمات دول جزر جنوب المحيط الهادئ، والتطلع إلى مجال التعاون المستقبلي للجانبين.

الكلمات المفتاحية: منظمات دول جزر جنوب المحيط الهادئ، دبلوماسية الصين، التعاون المتعدد الأطراف، الاستقرار الإقليمي، العلاقات الدولية

Institutional Interlacing and Balancing Strategies in the South Pacific: China’s Interaction Mechanisms with the Regional System under Geopolitical Shifts

Abstract: The South Pacific island states organizations play a vital role in promoting cooperation and development among countries in the region. With the changes in the global geopolitical landscape, China's diplomatic, economic and security strategies in the South Pacific have gradually become important issues in international relations. This region is not only an important channel for international shipping, but also a resource-rich area with potential strategic value. The increasingly close relationship between China and the South Pacific island states organizations has promoted the deepening of multilateral cooperation and bilateral exchanges, but this relationship also faces multiple challenges, especially in the context of the increasing influence of the United States and other major powers. By analyzing the working mechanism and internal relations of the South Pacific island states organizations, this research aims to explore how China responds to the current international environment, propose strategies for strengthening relations with the South Pacific island states organizations, and look forward to the future cooperation scope of the two sides.

Keywords: South Pacific Island Countries Organization, Chinese diplomacy, multilateral cooperation, regional stability, international relations

المبحث الأول: خصائص آلية العمل لمنظمات دول جزر جنوب المحيط الهادئ

دول جزر المحيط الهادئ الجنوبية هي مجموعة من الدول الصغيرة الواقعة في جنوب غرب المحيط الهادئ، وتشمل بشكل رئيسي فيجي، ساموا، تونغا، فانواتو، جزر سليمان، ولايات ميكرونيزيا المتحدة، جزر مارشال، بالاو، كيريباتي، توفالو، وناورو. تتميز هذه الدول بموقعها الجغرافي البعيد، ومساحاتها المحدودة، وغالبًا ما تتكوّن من جزر بركانية أو شعابية، ومواردها

الطبيعية قليلة، لكنها تمتلك مناطق اقتصادية بحرية شاسعة، مما يمنحها أهمية خاصة في مجالات الصيد البحري والملاحة وقضايا تغيّر المناخ. ورغم تنوع لغاتها وأدياتها ونُظمها الاجتماعية، إلا أنها تأثرت عمومًا بالاستعمار الغربي، حيث لا تزال الإنجليزية والفرنسية من اللغات الرسمية، ويشكّل الدين المسيحي محورًا أساسيًا في ثقافتها المجتمعية. من الناحية الاقتصادية، تعتمد معظم هذه الدول على الزراعة وصيد الأسماك والسياحة والمساعدات الخارجية، لكنها تواجه نموًا بطيئًا بسبب تشتتها الجغرافي، وصعوبة المواصلات، وتكرار الكوارث الطبيعية. يشكّل ارتفاع مستوى سطح البحر الناتج عن تغيّر المناخ تهديدًا مباشرًا لهذه الدول، لا سيما الدول المنخفضة مثل توفالو وكيريباتي، التي تواجه خطر اختفاء أراضيها بالكامل. لذلك، تنشط دول المحيط الهادئ في الساحة الدولية للمطالبة باتخاذ إجراءات مناخية عاجلة، وتحث الدول المتقدمة على تحمّل مسؤولياتها. في السنوات الأخيرة، زادت كل من الصين والولايات المتحدة وأستراليا من حضورها الدبلوماسي والاقتصادي في هذه المنطقة، مما أدّى إلى موجة جديدة من التنافس الجيوسياسي. وبينما تسعى هذه الدول إلى تحقيق التنمية، فإنها تواجه تحديات كبيرة في الحفاظ على استقلالها وسيادتها ضمن هذا التنافس بين القوى الكبرى. وعلى الرغم من كل الصعوبات، تعمل جزر المحيط الهادئ الجنوبية بجد على تعزيز التعاون الإقليمي ودفع التنمية المستدامة، من أجل الحفاظ على ثقافاتها المحلية وضمان مستقبل كريم للأجيال القادمة.

منذ المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني، قد دخلت الصين مرحلة جديدة من التطور، أي أن" دخلت الاشتراكية ذات الخصائص الصينية عصرًا جديدًا". وتعني استراتيجية "العصر الجديد" التي تنتهجها الصين دبلوماسية إقليمية أكثر تنظيمًا وتنسيقًا، الأمر الذي يعمل على تعزيز النفوذ الدبلوماسي في منطقة جنوب المحيط الهادئ، وخاصة السعي إلى التعاون في المساعدة الاقتصادية، وبناء البنية التحتية والتنمية المستدامة. ويوجد حاليًا ما يقرب من ٣٠ منظمة في منطقة جنوب المحيط الهادئ، لكل منها وظائف مختلفة، ويمكن تقسيمها تقريبًا إلى منظمات إقليمية ومنظمات دون إقليمية ومنظمات مهنية[١].

المنظمات الإقليمية: تغطي هذه المنظمات البلدان في جميع أنحاء منطقة جنوب المحيط الهادئ،

وهي ملتزمة بالتعاون في مجموعة واسعة من الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بهدف تعزيز المصالح المشتركة والتنمية داخل المنطقة.

المنظمات دون الإقليمية: تركز هذه المنظمات على البلدان أو المناطق داخل وحدة جغرافية محددة في جنوب المحيط الهادئ، ولديها عدد صغير من الأعضاء وتركز بشكل رئيسي على القضايا دون الإقليمية الصغيرة.

المنظمات المهنية: هذه المنظمات موجهة نحو مجالات محددة (مثل مصايد الأسماك، وحماية البيئة، وتغير المناخ، وما إلى ذلك)، وتركز على التعاون الفني، ووضع المعايير أو تنسيق الصناعة، وتخدم وظائف محددة داخل المنطقة أو على مستوى العالم.

يلخص الجدول التالي المنظمات الممثلة في كل فئة ومعلوماتها الأساسية:

	اسم المنظمة	تاريخ الإنشاء	الأعضاء	مجالات التركيز	الأهداف الرئيسة
المنظمات الإقليمية	مجتمع المحيط الهادئ (SPC)	عام ١٩٤٧	22 دولة عضوا	التكنولوجيا والزراعة ومصايد الأسماك والصحة وتغير المناخ	تقديم الدعم الفني والخدمات لتعزيز التعاون الفني الإقليمي
	منتدى جزر المحيط الهادئ (PIF)	عام ١٩٧١	18 دولة عضوا، بما في ذلك أستراليا ونيوزيلندا وغيرها.	السياسة والاقتصاد وتغير المناخ والأمن	تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي في منطقة المحيط الهادئ وتعزيز الاستقرار الإقليمي

	خطة تنمية جزر المحيط الهادئ (PDIP)	عام ١٩٨٠	جميع البلدان والأقاليم ذات السيادة في منطقة المحيط الهادئ	البحث والتعليم والتعاون في المشاريع	التنمية المستدامة وإدارة الموارد والتعاون الإقليمي
	قمة قادة جزر المحيط الهادئ (PALM)	عام ١٩٩٧	إطار التعاون بين دول جزر المحيط الهادئ واليابان	قضايا المساعدة الاقتصادية والتنمية المستدامة والتعاون السياسي	مواجهة نفوذ الصين وتحقيق الأهداف السياسية لليابان
	منتدى تنمية جزر المحيط الهادئ (PIDF)	عام ٢٠١٣	١٣ دولة عضوا	التنمية المستدامة، الاقتصاد الأخضر، تغير المناخ	تعزيز التنمية المستدامة في المنطقة، مع التركيز بشكل خاص على الاقتصاد الأخضر
المنظمات دون	خطة تنمية جزر المحيط الهادئ	عام ١٩٨٠	ميكرونيزيا وميلانيزيا	بحوث السياسات،	ملتزمة ببناء القدرات في

الإقليمية	(PIDP)		وبولينيزيا وغيرها من البلدان الجزرية	والتعاون في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحماية البيئة	مجال الابتكار، وتبادل القيادة الإقليمية، وأبحاث السياسات بشأن القضايا ذات الأولوية
	مؤتمر إقليم المحيط الهادئ الأمريكي (APIL)	عام ١٩٨١	تتألف من بلدان وأقاليم في منطقة المحيط الهادئ بالولايات المتحدة، مثل غوام وجزر ماريانا الشمالية وما إلى ذلك.	التشريع والاقتصاد والبيئة والثقافة والأمن الإقليمي والتعليم الصحي وما إلى ذلك.	تعزيز التعاون القانوني والتشريعي بين الدول الأعضاء وتعزيز التبادلات والتعاون البرلماني بين الأقاليم.
	مجموعة الطليعة الميلانيزية (MSG)	عام ١٩٨٦	منظمات حركة الاستقلال في فيجي، وبابوا غينيا	السياسة والاقتصاد والثقافة	تعزيز التعاون بين الدول الميلانيزية ودعم تقرير المصير

			الجديدة، وجزر سليمان، وفانواتو، وكاليدونيا الجديدة، وغيرها.		
	اجتماع قادة منطقة الإشعاع الميكروويف (MLS)	عام ١٩٩٩	بالاو، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، جزر مارشال، ناورو	التنمية الإقليمية، الحماية الثقافية، التعاون التجاري، إلخ.	تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي في ميكرونيزيا وتعزيز قضايا التنمية الإقليمية.
	قمة ميكرونيزيا (MPS)	عام ٢٠٠٣	بالاو، جزر مارشال، ميكرونيزيا، إلخ.	الاقتصاد، النقل، الصحة، التعليم	تعزيز التعاون بين دول ميكرونيزيا لتعزيز التنمية الإقليمية
	مجموعة القيادة البولينيزية (PLG)	عام ٢٠١١	ساموا، تونغا، جزر كوك، إلخ.	الثقافة، الاقتصاد، تغير المناخ	تعزيز التعاون بين الدول البولينيزية لحماية التراث

					الثقافي
	مبادرة التعاون في وسط المحيط الهادئ (CPCI)	عام ٢٠١٦	كيريباتي، ناورو، توفالو	إدارة المحيطات، والاستجابة لتغير المناخ، والتعاون الاقتصادي، وما إلى ذلك.	تعزيز التعاون بين بلدان وسط المحيط الهادئ بشأن تغير المناخ وإدارة الموارد البحرية والتنمية المستدامة.
المنظمات المهنية	وكالة مصايد الأسماك لمنتدى جزر المحيط الهادئ (FFA)	عام ١٩٧٩	دول جزر المحيط الهادئ	مصايد الأسماك والتكنولوجيا	تعزيز التضامن الإقليمي بين الدول الجزرية، وحماية مواردها السمكية وتحقيق الفوائد
	منظمة السياحة لجنوب المحيط الهادئ (SPTO)	عام ١٩٨٣	جميع دول جزر المحيط الهادئ والمنظمات أو الشركات ذات الصلة بالسياحة	الترويج السياحي والتواصل الثقافي	تعزيز وتطوير السياحة في جنوب المحيط الهادئ

		في جنوب المحيط الهادئ			
	تحالف التعليم في منطقة المحيط الهادئ (PEA)	عام ١٩٩٠	وزارات التعليم والمؤسسات التعليمية ذات الصلة في بلدان جزر المحيط الهادئ	العدالة التعليمية، جودة التعليم، التدريب، التنمية الثقافية المستدامة	تعزيز التعاون الإقليمي وتحسين جودة التعليم والبحوث المبتكرة
	رابطة طاقة المحيط الهادئ (PPA)	عام ١٩٩٢	شركة جزر المحيط الهادئ للطاقة	الطاقة والبنية التحتية	تعزيز تنمية قطاع الطاقة والطاقة في منطقة المحيط الهادئ
	برنامج البيئة الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ (SPREP)	عام ١٩٩٣	٢١ دولة عضو وشركاء خارجيين مثل أستراليا ونيوزيلندا والولايات	حماية البيئة، تغير المناخ	تعزيز حماية البيئة والتنمية المستدامة في منطقة المحيط الهادئ

			المتحدة		
	اجتماع وزراء الصحة في منطقة المحيط الهادئ (PHMM)	عام ١٩٩٥	وزارات الصحة	رؤية الجزيرة الصحية	مناقشة وتطوير الاستراتيجيات الصحية للتعاون عبر الحدود
	رابطة الاتصالات في جزر المحيط الهادئ (PITA)	عام ١٩٩٦	وكالات الاتصالات لميلانيزيا وميكرونيزيا وبولينيزيا وأستراليا ونيوزيلندا وغيرها	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)	معالجة تحديات الاتصالات والبنية التحتية
	شبكة مراقبة الصحة العامة في المحيط الهادئ (PPHSN)	عام ١٩٩٦	منظمة الصحة العالمية وجماعة المحيط الهادئ	مراقبة الصحة العامة، وتبادل البيانات، والاستجابة للوباء	تعزيز الصحة العامة في منطقة المحيط الهادئ وتحسين مراقبة الصحة العامة والاستجابة لحالات الطوارئ

					الصحية
	مكتب سلامة الطيران في المحيط الهادئ (PASO)	عام ٢٠٠٢	جزر كوك وكيريباتي وناورو ونيوي ودول جزرية أخرى	سلامة وأمن الطيران	سلامة وأمن الطيران المدني
	شبكة منظمات المزارعين في جزر المحيط الهادئ (PIFON)	عام ٢٠٠٩	بعض دول جزر جنوب المحيط الهادئ	الزراعة المستدامة، حقوق المزارعين، سلامة الغذاء، الابتكار التكنولوجي	تمثيل صوت المزارعين في جنوب المحيط الهادئ، وتعزيز التعاون الإقليمي، وتحسين الإنتاجية
	منظمة تنمية مجتمع نساء المحيط الهادئ (PWCD)	عام ٢٠١٢	دول جزر المحيط الهادئ	المساواة بين الجنسين، تمكين المرأة	تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة في منطقة المحيط الهادئ
	شراكة المحيط الهادئ بشأن تغير المناخ (PICAN)	عام ٢٠١٣	الحكومات والمنظمات غير الحكومية	تغير المناخ، والدعوة للسياسات، والدعم الفني	تعزيز تنسيق العمل المناخي، وتعزيز التحسينات في

			والمنظمات المجتمعية والشركاء الدوليين في بلدان جزر جنوب المحيط الهادئ		الأطر السياسية والقانونية، وتعزيز التعاون الدولي
	شراكة إدارة مخاطر الكوارث في منطقة المحيط الهادئ(Pacific DRM (Partnership	عام ٢٠١٦	العديد من الدول والمنظمات الأعضاء	إدارة مخاطر الكوارث، والاستجابة لحالات الطوارئ	تعزيز التأهب وقدرات الاستجابة للكوارث في بلدان جزر المحيط الهادئ
	مكتب المحيط الهادئ الإقليمي لحقوق الإنسان (PROHR)	عام ٢٠١٦	بلدان جزر المحيط الهادئ بشكل رئيسي	قضايا حقوق الإنسان	تعزيز الوعي بحقوق الإنسان، وتعزيز التعاون الإقليمي، وتقديم الدعم الفني

تتمتع المنظمات المختلفة في بلدان جزر المحيط الهادئ بخصائص فريدة من حيث آليات التعاون وصياغة السياسات. تعمل هذه المنظمات على تعزيز الأجندة المشتركة للدول الأعضاء في مجالات حماية البيئة، والتنمية الاقتصادية، وإدارة مصايد الأسماك، وما إلى ذلك من خلال

اتخاذ القرارات الجماعية، والحوار الدبلوماسي، وآليات التعاون المتعددة الأطراف، ومن خلال الجمع بين آليات التشغيل لمختلف المنظمات، يمكننا فهم العلاقة بشكل أكثر وضوحًا بين عمليات صنع القرار والتعاون الدولي.

أولًا، عملية اتخاذ القرار: آلية التوافق وإجراءات التصويت

وفي المنظمات الكبرى في جزر المحيط الهادئ، مثل منتدى جزر المحيط الهادئ، تعد آليات التوافق وسيلة رئيسية لاتخاذ القرار. وتؤكد هذه الآلية على تجنب الصراعات والخلافات من خلال الحوار والتفاوض وضمان اتساق جميع الدول الأعضاء بشأن القرارات الرئيسية. وتهدف هذه الآلية إلى تجنب تآكل القوة في الدول الأعضاء الأصغر حجما مع الحفاظ على تضامن التعاون الإقليمي[٢].

ومع ذلك، عندما لا يمكن التوصل إلى توافق في الآراء، قامت بعض المنظمات بإدخال إجراءات التصويت. على سبيل المثال، في منتدى جزر المحيط الهادئ، إذا لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء عند مناقشة قضايا السياسة الرئيسية، فسيتم حل بعض القضايا الثانوية أو القضايا الفنية من خلال تصويت الأغلبية. وتضمن هذه الآلية الكفاءة التنظيمية مع توفير آلية التوازن للآراء المختلفة[٣].

ثانياً: التعاون الإقليمي وآليات صنع السياسات

تعتمد صياغة السياسات الإقليمية على التعاون المشترك بين الدول الأعضاء. وخذ إدارة مصايد الأسماك كمثال، ترتبط موارد مصايد الأسماك في بلدان جزر المحيط الهادئ بشريان الحياة الاقتصادي للعديد من البلدان. ومن أجل ضمان التنمية المستدامة، اشترك منتدى جزر المحيط الهادئ ووكالة مصائد أسماك للمحيط الهادئ في وضع سياسات إقليمية لمصايد الأسماك لضمان التوازن بين الاستخدام المستدام للموارد البحرية والنمو الاقتصادي[٤]. ومن خلال الدعم الفني والمشاورات الإقليمية، تشكل الدول الأعضاء موقفا موحدا بشأن إدارة الموارد السمكية.

وفيما يتعلق بحماية البيئة، أوضح منتدى جزر المحيط الهادئ استراتيجيات جماعية للتعامل مع تغير المناخ والكوارث البيئية من خلال الاتفاقيات التي تم تحديثها عدة مرات (مثل بيان

نادي). ويتعاون منتدى جزر المحيط الهادئ أيضًا مع إطار الأمم المتحدة من خلال خطة العمل الخاصة بتغير المناخ من أجل الترويج المشترك لقضايا المناخ الدولية.

ثالثًا: نماذج العمل الجماعي وتحديد القضايا في بلدان جزر المحيط الهادئ

تحدد المنظمات الإقليمية مثل منتدى جزر المحيط الهادئ الأولويات الإقليمية من خلال مؤتمرات القمة السنوية أو العادية والاجتماعات الوزارية، وغالبًا ما يكون تغير المناخ وإدارة الكوارث والتنمية الاقتصادية من الموضوعات الرئيسية. وتتمتع تلك الدول الجزرية بشكل خاص ببراعة في رفع صوت موحد للعالم الخارجي من خلال العمل الجماعي في المنتديات الدولية، مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة. على سبيل المثال، اتخذ منتدى جزر المحيط الهادئ منذ فترة طويلة موقفا ثابتا بشأن تغير المناخ ويعمل بشكل جماعي على تشجيع المجتمع الدولي على تعزيز المساعدة المقدمة إلى البلدان الجزرية المنخفضة.

تتمتع منظمات التعاون دون الإقليمية، مثل مجموعة الطليعة الميلانيزية (MSG) ومجموعة القيادة البولينيزية (PLG)، بقدرات تفاوضية أكثر كفاءة بشأن بعض القضايا المحددة، مثل تنقل العمالة والتجارة بين البلدان الميلانيزية.

رابعًا: آليات التعاون المتعددة الأطراف للمنظمات الإقليمية

عند التعامل مع التحديات الخارجية، يعمل PIF وFFA والمنظمات دون الإقليمية على تعميق التعاون بين الدول الأعضاء من خلال آليات التعاون المتعددة الأطراف. ومن خلال التوقيع على اتفاقيات التعاون وتنسيق المواقف الدبلوماسية، أحرزت دول جزر المحيط الهادئ تقدمًا في معالجة تغير المناخ وإدارة الموارد والتعاون الأمني.

على سبيل المثال، لا يدمج PIF السياسات داخليًّا فحسب، بل يشارك أيضا بنشاط في التعاون العالمي المتعدد الأطراف لضمان حماية المصالح الإقليمية من خلال التعاون مع المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية. وفيما يتعلق بالحقوق والمصالح البحرية، يحتفظ PIF بمصالح اقتصادية زرقاء في منطقة المحيط الهادئ من خلال العمل مع شركاء خارجيين (مثل اتفاقية الشراكة في مصايد الأسماك).

خامساً: الحوار الدبلوماسي: كيفية التعامل مع العلاقات مع القوى الكبرى

لقد تبنت دول جزر المحيط الهادئ استراتيجية دبلوماسية مرنة في التعامل مع العلاقات مع القوى الكبرى (مثل الولايات المتحدة، وأستراليا، ونيوزيلندا، والصين)، ومن خلال صياغة سياسات خارجية مشتركة، يتجنب PIF الخلافات الرئيسية بين الدول الأعضاء في العلاقات الخارجية. وتعد أستراليا ونيوزيلندا من الجهات المانحة الرئيسية تقليديًّا، في حين زادت الصين من نفوذها في المنطقة من خلال مبادرة الحزام والطريق.

وفي السنوات الأخيرة، أظهر PIF اتجاهات مختلفة في كيفية التعامل مع التعاون الاقتصادي مع الصين والتعاون الأمني الاستراتيجي مع الولايات المتحدة. وتدعم بعض الدول، مثل فيجي، بنشاط الاستثمار في البنية التحتية من الصين، في حين تركز دول أخرى بشكل أكبر على العلاقات مع الشركاء التقليديين. ويتم التوفيق بين هذه الخلافات داخل منتدى جزر المحيط الهادئ من خلال حوار دبلوماسي منتظم على المستوى الوزاري لتجنب التأثير على الاستقرار العام في المنطقة.

سادساً: دور المنظمات الإقليمية في المؤسسات الدولية

ويلعب PIF والدول الأعضاء فيه دورًا هامًا على الساحة الدولية، وخاصة فيما يتعلق بتغير المناخ وإدارة الموارد البحرية وقضايا التجارة العالمية. ومن خلال العلاقات الوثيقة مع الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، تستطيع دول جزر المحيط الهادئ أن يكون لها صوت جماعي على منصة عالمية. ومن خلال الترويج لقضايا تغير المناخ، يضمن PIF حصول البلدان الأعضاء على الدعم في مجال تمويل المناخ، والمساعدة الدولية، وما إلى ذلك.

على سبيل المثال، روج منتدى جزر المحيط الهادئ بنشاط لقضية "الهجرة بسبب تغير المناخ" في مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ سعيًّا للحصول على المزيد من المساعدات الدولية للبلدان المهددة بارتفاع منسوب مياه البحر.

من خلال تصنيف وتحليل المنظمات الإقليمية (مثل PIF)، والمنظمات دون الإقليمية (مثل MSG، PLG) والمنظمات المهنية (مثل FFA) في بلدان جزر المحيط الهادئ، يمكن الملاحظة

أن هذه المنظمات لها تأثيرات كبيرة على تغير المناخ، وإدارة مصايد الأسماك والتنمية الاقتصادية وقضايا أخرى، وبدرجة عالية من التنسيق والشمول. وتتميز آلية عملها باتخاذ القرارات بتوافق الآراء، والمرونة في التعاون المتعدد الأطراف، والعمل الجماعي في المؤسسات الدولية. ولا تعمل هذه الآليات على تعزيز تنسيق السياسات الداخلية لدول جزر المحيط الهادئ فحسب، بل تعمل أيضًا على تعزيز نفوذها في الشؤون العالمية.

المبحث الثاني: تطور العلاقات داخل منظمات جزر جنوب المحيط الهادئ

إن العلاقات بين بلدان جزر جنوب المحيط الهادئ معقدة ومتنوعة، حيث تتسم بالتعاون والمنافسة والخلافات المحتملة. وتتأثر تفاعلاتهم بالخلفيات الجغرافية والثقافية المشتركة، فضلًا عن التحديات العالمية، وخاصة فيما يتعلق بقضايا مثل تغير المناخ والتنمية الاقتصادية وتدخل القوى الخارجية.

أولًا، تشترك هذه البلدان الجزرية في العديد من القواسم المشتركة في الثقافة واللغة. وعلى وجه الخصوص، توفر الخلفية التاريخية والثقافية المشتركة للشعوب الأسترونيزية أساسًا للتوصل إلى توافق في الآراء في الاجتماعات الإقليمية وآليات التعاون. ويعزز هذا الرابط الثقافي الرغبة في التعاون بين دول المنطقة، خاصة في منصات التعاون الإقليمية مثل منتدى جزر المحيط الهادئ، الذي أصبح منصةً رئيسيةً منذ إنشائه في عام ١٩٧١ لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء بشأن تغير المناخ والتغيرات البحرية وإدارة الموارد والتنمية الاقتصادية[٥].

ثانيًا، تعتبر آليات التعاون الإقليمي جوهر العلاقات بين الدول الأعضاء. ويعزز منتدى جزر المحيط الهادئ التعاون المتعمق بين الدول الأعضاء في التصدي بشكل مشترك للتحديات العالمية مثل تغير المناخ. وفي مواجهة ارتفاع منسوب مياه البحر والتهديد بالكوارث الطبيعية الناجمة عن تغير المناخ، أظهرت هذه البلدان درجة عالية من التضامن ودعمت بعضها البعض من خلال تمويل المناخ والتعافي من الكوارث[٦]. ولا ينعكس هذا التعاون في تنسيق السياسات داخل المنتدى فحسب، بل يشمل أيضًا صوتًا مشتركًا في المنتديات الدولية مثل الأمم المتحدة.

ومع ذلك، وعلى الرغم من غلبة التعاون، إلا أن هناك أيضًا اختلافات ومنافسة محتملة بين الدول الجزرية. وبسبب تفاوت مستويات التنمية الاقتصادية، تهيمن أستراليا ونيوزيلندا على الأمن الإقليمي والإدارة الاقتصادية، في حين تعتمد الدول الجزرية الصغيرة مثل كيريباتي وفانواتو اقتصاديًا بشكل كبير على المساعدات الخارجية. بالإضافة إلى ذلك، أدى تدخل القوى الخارجية مثل الولايات المتحدة والصين إلى تفاقم الانقسامات داخل الدول الأعضاء. وقد قدمت الصين استثمارات في البنية التحتية لمنطقة جنوب المحيط الهادئ من خلال مبادرة "الحزام والطريق"، وقد استجابت الدول مثل فيجي وساموا لهذه المبادرة بشكل إيجابي، لكن أستراليا ونيوزيلندا متشككان في ذلك. وقد أدت هذه الخطوط الدبلوماسية المختلفة واستراتيجيات التعاون الاقتصادي إلى تناقضات في السياسات الخارجية داخل المنطقة.

وفي السنوات الأخيرة، نفذ PIF وغيره من المنظمات الإقليمية عددًا من التعديلات والإصلاحات المؤسسية استجابة للتحديات الداخلية والخارجية، بهدف تحسين كفاءة صنع القرارات وقدرات تكامل الموارد ومستويات التنسيق بين الدول الأعضاء. وقد أثرت هذه التعديلات على هيكل السلطة وأساليب التعاون في المنظمة الإقليمية لجنوب المحيط الهادئ، مما سمح لها بالاستجابة بشكل أكثر فعالية لتحديات متعددة مثل تغير المناخ والنزاعات على الحقوق البحرية وتأثير القوى الخارجية.

١ .الخلفية والدوافع لتعديلات الآليات

(١) تغير المناخ والمصالح المشتركة

إن البلدان الجزرية في جنوب المحيط الهادئ، وخاصة كيريباتي وتوفالو، مهددة بشكل مباشر بتغير المناخ، وخاصة الأزمة الوجودية الناجمة عن ارتفاع منسوب مياه البحر. وقد دفع هذا PIF إلى تعزيز التعاون الداخلي وتنسيق السياسات لمعالجة تغير المناخ وطلب المساعدة الدولية من خلال منصات متعددة الأطراف (مثل تحالف تغير المناخ). ومع ذلك، فإن تنسيق السياسات لا يكون دائمًا سلسًا بسبب الاختلافات في الهياكل الاقتصادية والأولويات بين الدول الأعضاء. على سبيل المثال، قد يكون لدى بلدان أكبر مثل بابوا غينيا الجديدة وفيجي

مصالح في مصايد الأسماك وإدارة الموارد التي تتعارض مع الدول الجزرية الأصغر.

(2) **الحقوق البحرية وإدارة الموارد**

تعتبر الموارد البحرية (مثل مصايد الأسماك والمعادن البحرية) حيوية لاقتصادات البلدان الجزرية في جنوب المحيط الهادئ. ومن أجل إدارة هذه الموارد وتطويرها بشكل أفضل، يعمل PIF على تعزيز إطار التعاون في مجال الاقتصاد الأزرق وتعزيز التنسيق واتساق السياسات بين البلدان الأعضاء. ومع ذلك، فإن تدخل القوى الخارجية، وخاصة الأنشطة الاقتصادية في المنطقة، أدى إلى زيادة الخلافات السياسية الداخلية. وتنظر بعض البلدان بشكل إيجابي إلى الاستثمار الخارجي، في حين تشعر بلدان أخرى بالقلق إزاء النزاعات على السيادة في إدارة الموارد.

٢ .دور الدول الرائدة واستراتيجيات الدول الصغيرة

(1)الدور القيادي لفيجي وبابوا غينيا الجديدة

وباعتبارهما قوتين اقتصاديتين وسياسيتين رئيسيتين في المنطقة، لعبت فيجي وبابوا غينيا الجديدة دورًا رائدًا في قضايا المناخ وإدارة الموارد البحرية وصياغة السياسات الإقليمية. ومن خلال القيادة النشطة داخل PIF وخارجه، زادت هذه الدول من نفوذها داخل المنظمة. على سبيل المثال، كان الدور المهم الذي لعبته فيجي في مفاوضات المناخ الدولية سببًا في تعزيز موقفها في منتدى جزر المحيط الهادئ.

(2)استراتيجيات التعاون للدول الصغيرة

وقد عززت البلدان الجزرية الصغيرة مثل فانواتو وتوفالو قدرتها على التحدث علنًا عن القضايا الدولية والإقليمية من خلال استراتيجيات التعاون المرنة. وهي تجتذب الاهتمام والمساعدة الدوليين من خلال المواقف المشتركة والسلطة الأخلاقية والتركيز على الأوضاع الخاصة التي يهددها تغير المناخ. وهذه الاستراتيجية ليست فعالة في مفاوضات تغير المناخ فحسب، بل إنها تساعدهم أيضًا في النضال من أجل توزيع أكثر عدالة للموارد داخل PIF.

٣ .تعديل العلاقات الداخلية تحت تأثير القوى الخارجية

(1)تدخل ونفوذ القوى الخارجية

ويستمر تأثير القوى الخارجية، وخاصة الصين وأستراليا ونيوزيلندا، في صندوق الاستثمارات العامة في التغير. وتقدم الصين استثمارات في البنية التحتية لدول جزر جنوب المحيط الهادئ من خلال مبادرة "الحزام والطريق"، والتي لاقت ترحيبًا خاصًا من دول مثل فيجي وساموا. ومع ذلك، فإن هذا التدخل من الأموال الخارجية أثار أيضًا يقظة أستراليا ونيوزيلندا(٧)، الدولتين المهيمنتين التقليديتين، مما أدى إلى مواقف مختلفة بشأن السياسة الخارجية داخل PIF.

(2)المساعدة الخارجية وعلاقات القوة الداخلية

أثرت المساعدة الاقتصادية المقدمة من القوى الخارجية على هيكل السلطة الداخلية لPIF. وغالبًا ما تأتي المساعدات المقدمة من أستراليا ونيوزيلندا مصحوبة بشروط سياسية، في حين قامت الصين بتوسيع نفوذها في المنطقة من خلال سياسات مساعدات أكثر مرونة. وقد أدى هذا الاختلاف إلى تكثيف التمايز في السياسة الخارجية داخل PIF، مما جعل بعض البلدان أكثر ميلا إلى دعم النموذج الصيني، في حين تواصل دول أخرى الاعتماد على العلاقة بين أستراليا ونيوزيلندا(٨).

٤ .المحتوى الأساسي للإصلاح والتكيف

(1)آلية اتخاذ القرار وتكامل الموارد

ومن أجل الاستجابة للتحديات الخارجية والداخلية، نفذ PIF إصلاحات مهمة في آلية صنع القرار في السنوات الأخيرة. تؤكد هذه التعديلات على الشفافية والشمولية وتشجع الدول الأعضاء على الاستجابة للقضايا الإقليمية (مثل تغير المناخ والحقوق والمصالح البحرية) من خلال اتخاذ القرارات بالإجماع والتوافق. بالإضافة إلى ذلك، قام PIF أيضًا بزيادة تكامل المساعدة الخارجية والموارد الداخلية لضمان قدرة البلدان الأعضاء على الاستجابة بفعالية للتحديات العالمية.

(2)تحديث اتفاقية العمل الجماعي والتعاون

واستجابة للتحديات الإقليمية والعالمية المتغيرة، يعمل PIF على تعزيز قدرات العمل الجماعي للدول الأعضاء من خلال تحديث اتفاقيات التعاون وأطر العمل. على سبيل المثال، فيما يتعلق بقضايا تغير المناخ وإدارة الكوارث، عملت الدول الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ على تعزيز التماسك الإقليمي والنفوذ الدولي من خلال الإجراءات الجماعية.

وقد عزز منتدى جزر المحيط الهادئ والمنظمات الإقليمية الأخرى في جنوب المحيط الهادئ قدرتها على الاستجابة لتغير المناخ وإدارة الموارد البحرية والضغوط التي تمارسها القوى الخارجية من خلال عدد من الإصلاحات المؤسسية. ومع ذلك، لا تزال الاختلافات الاقتصادية الداخلية والاختلافات السياسية تمثل تحديات، كما أدى تدخل القوى الخارجية إلى زيادة تعقيد العلاقات الداخلية لمنتدى جزر المحيط الهادئ. بالنسبة للقوى الخارجية مثل الصين، يشكل هذا النمط المعقد للتعاون المتعدد الأطراف تحديًا وفرصةً في نفس الوقت، وخاصة في سياق مبادرة "الحزام والطريق" والتعاون الإقليمي، فإن كيفية تنسيق العلاقات مع مختلف الدول الأعضاء سوف تحدد قوة التأثير الإقليمي في المستقبل.

المبحث الثالث: تأثير آلية عمل دول جزر جنوب المحيط الهادئ على الصين في العصر الجديد

شكلت منظمات مختلفة في بلدان جزر جنوب المحيط الهادئ، مثل منتدى جزر المحيط الهادئ(PIF) ومجتمع المحيط الهادئ (SPC) وتحالف المحيط الهادئ لتغير المناخ (PCCA)، شبكة تعاون معقدة تغطي مجالات متعددة مثل الدبلوماسية والاقتصاد والمناخ والأمن. وتلعب هذه الآليات دورًا مهمًا في الاستجابة للتحديات العالمية وتنسيق التعاون الإقليمي وجذب الاستثمارات من القوى الخارجية. ومع استمرار تزايد نفوذ الصين في جنوب المحيط الهادئ، كان لآليات عمل هذه المنظمات تأثيرات عميقة على التخطيط الدبلوماسي والاقتصادي والأمني للصين.

١. تأثير الآليات الدبلوماسية

وعلى المستوى الدبلوماسي، توفر المنصات المتعددة الأطراف مثل PIF للصين فرصًا لتوسيع نفوذها الدبلوماسي في جنوب المحيط الهادئ، وخاصة في القضايا العالمية مثل تغير المناخ. سيساعد الموقع الجغرافي لدول جزر جنوب المحيط الهادئ الصين على إنشاء طرق تجارة بحرية أوسع وفي نفس الوقت إرساء الأساس للصين للوصول إلى أسواق أوسع في منطقة جنوب المحيط الهادئ. وقد عززت دول جزر جنوب المحيط الهادئ التعاون الدبلوماسي الإقليمي من خلال منصات مثل منتدى جزر المحيط الهادئ، ووحدت موقفها في السياسة الخارجية، وأظهرت بشكل خاص موقف الوحدة بشأن القضايا العالمية مثل تغير المناخ. وقد عززت الصين نفوذها الدولي في منطقة جنوب المحيط الهادئ من خلال المشاركة النشطة في العملية الدبلوماسية المتعددة الأطراف لمنتدى جزر المحيط الهادئ، وخاصة في مجالات مثل تغير المناخ والتنمية المستدامة. على سبيل المثال، يشكل تغير المناخ أولوية قصوى بالنسبة للدول الأعضاء في PIF، وقد فازت الصين بدعم واسع النطاق وحسن النية من خلال تمويل المناخ والدعم الفني[٩]. إن مواقف دول جنوب المحيط الهادئ في الشؤون العالمية تشكل أهمية بالغة بالنسبة لاستراتيجية الصين الدبلوماسية العالمية، وخاصة في معالجة تغير المناخ وتعزيز "التعاون بين بلدان الجنوب". وتلعب هذه الدول الجزرية دورًا مهمًا في مفاوضات المناخ الدولية، ومن الممكن أن يساعد دعمها الصين في اكتساب دور أكبر في إدارة المناخ العالمي. وتخلف مواقف الدول الجزرية في جنوب المحيط الهادئ تأثيرًا مهمًا على أداء الصين في هيكل الحوكمة العالمية.

بالإضافة إلى ذلك، أدت الأنشطة الاقتصادية والدبلوماسية التي تمارسها الصين في جنوب المحيط الهادئ من خلال مبادرة "الحزام والطريق" إلى تعزيز علاقاتها الثنائية مع دول المنطقة. وباعتباره منصة متعددة الأطراف، ساعد منتدى جزر المحيط الهادئ الصين على توسيع نفوذها الدبلوماسي في دول جزر جنوب المحيط الهادئ، مع خلق المزيد من الفرص للصين للمشاركة في الحوكمة العالمية والاستجابة لتحديات المناخ العالمية.

٢ .تأثير آليات التعاون الاقتصادي

وعلى المستوى الاقتصادي، ساعدت آليات التعاون الاقتصادي داخل المنطقة الصين على التوافق بشكل أفضل مع مبادرة "الحزام والطريق " وتعزيز العلاقات الاقتصادية مع المنطقة من خلال بناء مصايد الأسماك والبنية التحتية. تعمل المنظمات في بلدان جزر جنوب المحيط الهادئ على تعزيز التعاون في مجالات مصايد الأسماك والسياحة والبنية التحتية من خلال تعزيز التكامل الاقتصادي داخل المنطقة[١٠]. وتعتبر الموارد السمكية الغنية في جنوب المحيط الهادئ حيوية للمصالح الاقتصادية للصين. وقد قامت الصين بتعميق التعاون الاقتصادي في مجالات صيد الأسماك وبناء البنية التحتية من خلال التواصل مع هذه المنظمات.

تعد الصين أكبر مستهلك للأطعمة البحرية في العالم، والاستخدام والإدارة المستدامان لموارد مصايد الأسماك في دول جزر جنوب المحيط الهادئ لهما تأثير مباشر على الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية في الصين. على سبيل المثال، ساعد تعاون الصين مع الدول الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ في إدارة موارد مصايد الأسماك في الحصول على إمدادات مستقرة من الموارد البحرية، كما قدمت الدعم الاقتصادي لهذه البلدان من خلال مشاريع بناء البنية التحتية وعززت نفوذها الاقتصادي في المنطقة.

وفي الوقت نفسه، يتم أيضًا تنسيق احتياجات الاستثمار والمساعدة لدول جزر جنوب المحيط الهادئ من الصين من خلال آليات تشغيل هذه المنظمات. فتلعب المنظمات مثل مجتمع المحيط الهادئ (SPC) دور المنسقين في مشاريع التنمية الاقتصادية الإقليمية، مما يضمن قدرة الاستثمار الصيني على تلبية احتياجات التنمية الإقليمية بشكل فعال.

يعد بناء البنية التحتية جزءًا هامًا من التعاون الاقتصادي بين الصين ودول جزر جنوب المحيط الهادئ. ومن خلال مبادرة الحزام والطريق، ارتفعت استثمارات الصين في مشاريع البنية التحتية في جنوب المحيط الهادئ، الأمر الذي لم يعزز التنمية الاقتصادية المحلية فحسب، بل عزز أيضًا الوجود الاستراتيجي للصين في المنطقة. على سبيل المثال، قامت الصين بتمويل

سلسلة من مشاريع بناء البنية التحتية في جزر سليمان وفيجي ودول أخرى، ومن خلال بناء وتحديث الموانئ والطرق والمطارات وغيرها من مشاريع البنية التحتية، عززت الصين نفوذها في منطقة جنوب المحيط الهادئ، وهو ما لم يلبي فقط احتياجات تنمية البلدان الجزرية في جنوب المحيط الهادئ، بل يعزز أيضًا تعميق العلاقات الاقتصادية الثنائية[١١].

٣ .تأثير آليات التعاون الأمني

على المستوى الأمني، على الرغم من أن تأثيرات الولايات المتحدة وأستراليا لا تزال قوية، فإن تعاون دول جزر جنوب المحيط الهادئ في الأمن البحري والأمن المناخي يوفر للصين مساحة للمشاركة. وعززت منظمات دول جزر جنوب المحيط الهادئ الهيكل الأمني الإقليمي من خلال تعزيز التعاون في الأمن البحري والأمن المناخي وقضايا أخرى، ومن خلال التعاون مع هذه المنظمات، قامت الصين تدريجيًّا بتوسيع نفوذها الأمني في جنوب المحيط الهادئ، وخاصة في مجال إنفاذ القانون البحري ومكافحة الأنشطة غير القانونية فيما يتعلق بصيد الأسماك والاستجابة لتغير المناخ، فقد أظهرت إمكانات التعاون الأمني مع دول المنطقة.

ومع ذلك، فإن الوضع الأمني في جنوب المحيط الهادئ يتأثر أيضًا بالقوى التقليدية مثل الولايات المتحدة وأستراليا. وتحافظ الولايات المتحدة وأستراليا منذ فترة طويلة على الهيمنة الأمنية في المنطقة، خاصة في بناء القواعد العسكرية والتعاون الأمني الإقليمي. وقد شكلت آلية العمليات الأمنية لمنظمات جزر جنوب المحيط الهادئ تحديات معينة للصين، مما دفع الصين إلى تسريع أجندة التعاون الأمني الخاصة بها في المنطقة لتحقيق التوازن بين نفوذ الولايات المتحدة وأستراليا.

إن نفوذ الصين في جنوب المحيط الهادئ يتزايد تدريجيًّا، وتوفر آليات هذه المنظمات للصين منصة لتعظيم مصالحها ضمن إطار متعدد الأطراف. وسوف تستمر آلية التشغيل المرنة لمنظمة جزر جنوب المحيط الهادئ والمشاركة النشطة للصين في تشكيل النظام الإقليمي المستقبلي.

المبحث الرابع: التحديات والفرص أمام الصين من العلاقات الداخلية لمنظمة جزر جنوب المحيط الهادئ

لا تلعب المنظمات في دول جزر جنوب المحيط الهادئ دورًا رئيسيًا في التعاون الإقليمي فحسب، بل لها أيضًا تأثير كبير على السياسات الخارجية والاقتصادية والأمنية للقوى الخارجية. وفي عملية التعاون مع دول جزر جنوب المحيط الهادئ، تواجه الصين تحديات في العلاقات الداخلية لهذه المنظمات، وفي الوقت نفسه، لديها أيضًا العديد من فرص التعاون المحتملة.

١ .التحديات التي تواجهها الصين بسبب الوحدة والخلافات الداخلية

(١) الخلافات الداخلية تؤدي إلى تعقيد سياسات الصين.

إن الوحدة والانقسامات داخل منظمات جزر جنوب المحيط الهادئ تشكل تحديات لسياسة الصين الخارجية. وتحتفظ بعض الدول الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ (مثل توفالو وبالاو)[١٢] بعلاقات دبلوماسية مع تايوان، الأمر الذي يتطلب من الصين أن تأخذ في الاعتبار المواقف الخاصة لهذه الدول الأعضاء عند صياغة سياستها تجاه جنوب المحيط الهادئ، وخاصة عندما يتعلق الأمر بقضايا السيادة. وقد تؤثر مثل هذه الخلافات الدبلوماسية على عمق واتساع التعاون بين الصين ودول جزر جنوب المحيط الهادئ، الأمر الذي قد يؤدي إلى تعقيد سياسات الصين. على سبيل المثال، ورغم أن أغلب دول جنوب المحيط الهادئ تؤيد "سياسة الصين الواحدة"، إلا أن الدول التي تقيم علاقات رسمية مع تايوان أصبحت تشكل عقبة أمام توحيد الصين لإطارها الدبلوماسي.

(٢) تأثير عدم كفاية التعاون الإقليمي على تنفيذ المشاريع الاقتصادية في الصين.

هناك اختلافات كبيرة في التنمية الاقتصادية وبناء البنية التحتية بين دول جزر جنوب المحيط الهادئ، مما يؤثر أيضًا على كفاءة التعاون داخل المنطقة. على سبيل المثال، تتمتع بعض الدول الجزرية الصغيرة بقوة اقتصادية ضعيفة، وتأخر في بناء البنية التحتية، وقدرات تعاون محدودة، وهذا يجعل المشاريع الاقتصادية واسعة النطاق في الصين تواجه عقبات لوجستية ومالية وإدارية أثناء تنفيذها. وبالإضافة إلى ذلك، أدى عدم كفاية التعاون الإقليمي أيضًا إلى الحد من تقدم

مبادرة "الحزام والطريق" الصينية في المنطقة. وقد تواجه استثمارات الصين في منطقة جنوب المحيط الهادئ انتكاسات بسبب عدم الاستقرار السياسي أو الاقتصادي في بعض البلدان، مما يزيد من مخاطر تنفيذ المشاريع.

٢ .إمكانات وفرص التعاون

(١) إمكانية التعاون في مجالات تغير المناخ وحماية البيئة.

أحد التحديات الأكثر إلحاحًا التي تواجه الدول الجزرية في جنوب المحيط الهادئ هو تغير المناخ وارتفاع منسوب مياه البحر. وتستطيع الصين الاستفادة من هذه المصلحة المشتركة لتعميق التعاون مع دول جزر جنوب المحيط الهادئ من خلال مجالات مثل تمويل المناخ وتكنولوجيات الطاقة المتجددة وإدارة الكوارث. ومن خلال التعاون في منصات متعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ، لا تستطيع الصين تعزيز سمعتها الدولية في مجال المناخ فحسب، بل يمكنها أيضًا تعزيز نفوذها الدبلوماسي من خلال تقديم المساعدة الفنية والدعم المالي للمنطقة. لقد أصبحت قضايا المناخ أداة استراتيجية رئيسية للصين لكسب دعم الدول الجزرية في جنوب المحيط الهادئ، خاصة في مفاوضات إطار الأمم المتحدة للمناخ، وتعتبر مواقف دول جنوب المحيط الهادئ حاسمة بالنسبة للصين.

(٢) تعزيز نفوذ الصين في التعاون المتعدد الأطراف.

ومن خلال المشاركة في آليات التعاون المتعددة الأطراف ودعمها مثل منتدى جزر المحيط الهادئ، تستطيع الصين تعميق تفاعلها مع دول جزر جنوب المحيط الهادئ بشأن قضايا مثل إدارة الموارد البحرية، والتنمية الاقتصادية الزرقاء، والتعاون الأمني الإقليمي. وفي السنوات الأخيرة، أولت دول جزر المحيط الهادئ أهمية متزايدة للتعاون المتعدد الأطراف في القضايا الإقليمية، مثل تعزيز استراتيجية "المحيط الهادئ الأزرق"، التي توفر للصين فرصا للمشاركة في عملية صنع القرار الإقليمي والتأثير عليها. ومن خلال التعاون الثنائي مع هذه الدول، تستطيع الصين أن تلعب دورا أكثر نشاطا في الشؤون المتعددة الأطراف في المنطقة وتعزيز نفوذها الدبلوماسي والاقتصادي في جنوب المحيط الهادئ.

٣ .استراتيجيات المواجهة

(١) تعزيز التعاون من خلال الآليات المتعددة الأطراف.

ومن أجل التعامل مع العلاقات المعقدة داخل منظمة جزر جنوب المحيط الهادئ، يتعين على الصين مواصلة تعزيز تعاونها الدبلوماسي متعدد الأطراف مع منتدى جزر المحيط الهادئ والمشاركة بنشاط في مختلف آليات المنظمة. وخاصة في المجالات ذات الاهتمام المشترك مثل تغير المناخ وحماية البحر، تستطيع الصين تعزيز علاقاتها مع دول المنطقة من خلال تقديم المزيد من المساعدة والمشاركة في المشاريع والمبادرات ذات الصلة. ولن يساعد هذا النوع من التعاون في تعزيز النفوذ الدبلوماسي للصين فحسب، بل سيجعله أيضًا أكثر اتساقًا مع موقف دول جزر جنوب المحيط الهادئ بشأن الشؤون العالمية.

(٢) سياسات خارجية واقتصادية متباينة

نظرًا للتنوع والتنمية غير المتكافئة لدول جنوب المحيط الهادئ، تحتاج الصين إلى صياغة سياسات خارجية واقتصادية متمايزة على أساس الاحتياجات المحددة لكل دولة. على سبيل المثال، بالنسبة للبلدان الجزرية ذات الاقتصادات الأصغر حجمًا والموارد النادرة (مثل توفالو وكيريباتي)، تستطيع الصين تعزيز العلاقات من خلال تقديم المساعدات ودعم البنية التحتية. وبالنسبة للدول الأكبر حجمًا (مثل فيجي وبابوا غينيا الجديدة)[١٣]، تستطيع الصين تعزيز تنمية العلاقات الاقتصادية الثنائية من خلال تعميق التعاون التجاري والاستثماري. بالإضافة إلى ذلك، وبالنسبة لتلك الدول التي تحافظ على علاقات دبلوماسية مع تايوان الصينية، تحتاج الصين إلى تبني سياسة أكثر مرونة وتقدمية، وتسعى إلى زيادة نفوذها تدريجيًّا من خلال التبادلات الاقتصادية والثقافية.

إن آليات عمل المنظمات المختلفة في دول جزر جنوب المحيط الهادئ لا تشكل تحديات للصين فحسب، بل توفر أيضًا فرصًا للتعاون. وكانت الانقسامات الداخلية وعدم كفاية التعاون الإقليمي سبباً في زيادة تعقيد عملية صياغة السياسات في الصين وصعوبة تنفيذ المشاريع الاقتصادية. ومع ذلك، فإن الاحتياجات المشتركة لمنطقة جنوب المحيط الهادئ في

مجالات تغير المناخ والتنمية المستدامة توفر إمكانات كبيرة للصين لتعميق التعاون مع هذه البلدان. ومن خلال السياسات الخارجية المتمايزة والمشاركة النشطة في الآليات المتعددة الأطراف، تستطيع الصين تعزيز نفوذها في منطقة جنوب المحيط الهادئ، وتعزيز علاقات التعاون مع الدول الأعضاء، ولعب دور أكبر في الشؤون الإقليمية والعالمية.

الخاتمة

إن آلية العمل والعلاقات الداخلية لمنظمة جزر جنوب المحيط الهادئ تُؤثر بعمق على الاستراتيجيات الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية للصين. وتلعب المنظمة دورًا محوريًا في تنسيق الشؤون الإقليمية، لاسيما في مجالات حماية البيئة، وتنمية الموارد، وتعزيز الأمن البحري. ومع سعي الصين لتوسيع تعاونها مع دول المنطقة، برزت تحديات متعددة ناجمة عن المشهد السياسي والاقتصادي المعقد، فضلاً عن تصاعد التدخلات الخارجية.

لقد أدّت المنافسة المتزايدة بين الصين والولايات المتحدة خلال العقدين الأخيرين إلى إعادة تشكيل التوازن الجيوسياسي في جنوب المحيط الهادئ، حيث باتت المنطقة تمثل ساحة اختبار حقيقية لنماذج تنموية متباينة: النموذج الصيني القائم على الاستقرار السياسي والمساعدة غير المشروطة، في مقابل النموذج الغربي الذي يربط المساعدات بشروط سياسية. يتجلى هذا التنافس في تدخلات مؤسسية مباشرة من قبل القوى الكبرى، مثل مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة وجزر المحيط الهادئ لعام ٢٠٢٣، التي استُخدمت كأداة ضغط لتعزيز النفوذ الغربي في مجالات الأمن والاقتصاد. ومن جهة أخرى، تسعى الصين إلى إعادة صياغة القواعد والآليات الإقليمية، من خلال دعم الاقتصاد الأزرق، وتوسيع البنية التحتية الرقمية، وتعزيز إدارة الموارد البحرية.

وتعكس الاتفاقية الأمنية بين الصين وجزر سليمان، إلى جانب توسيع الولايات المتحدة لقاعدتها العسكرية في بابوا غينيا الجديدة، الأبعاد الأمنية العميقة لهذا التنافس. كما تُبرز الجغرافيا الاستراتيجية لتلك الدول—الواقعة بين آسيا والأمريكتين—أهميتها في خطوط الملاحة العالمية والسيطرة على الموارد الطبيعية.

وفي هذا السياق، تتبنى الصين استراتيجية مرنة وشاملة تشمل المساعدات الاقتصادية، والتعاون الأمني، والدبلوماسية متعددة الأطراف، إضافة إلى القوة الناعمة الثقافية، بهدف تعزيز نفوذها المستدام في المنطقة. ومن خلال هذه الاستراتيجية المتكاملة، تستطيع الصين تعميق علاقاتها مع منظمة جزر جنوب المحيط الهادئ، ودفع أجندة التعاون في مجالات التغير المناخي، والتنمية المستدامة، والحوكمة البحرية، مما يفتح آفاقًا أوسع لبناء شراكة طويلة الأمد ومتوازنة في هذه المنطقة الحيوية من العالم.

هذا البحث من إحدى نتائج مشروع البحث العلمي لجامعة الدراسات الأجنبية في محافظة قوانغ دونغ، ورقم المشروع: J03-NTY-٢٤.

الهوامش

(١) البيانات الخاصة بعدد المنظمات الإقليمية لدول جنوب المحيط الهادئ والجداول الواردة في البحث تم إعدادها بشكل مستقل بواسطة المؤلف، استنادًا إلى تحليل الوثائق الرسمية وقواعد البيانات المتاحة للجمهور حتى عام ٢٠٢٣.

(2) "The Pacific Islands Forum PIF Context" 1library,Mar 14,2025, https://1library.net/article/pacific-islands-forum-context-multilateral-consensus-decision-pacific.ky6kw24z

(3) Agreement Establishing The Pacific Islands Forum, Oct 27,2005, https://www.austlii.edu.au/au/other/dfat/treaties/notinforce/2005/28.html

(4) Pacific Islands Forum Secretariat, "Sustainable development of our fisheries is critical for Pacific economic development and growth", Pacific Islands Forum, Apr 10, 2025, https://forumsec.org/fisheries

(5) Hau'ofa, Epeli. "Our Sea of Islands," in A New Oceania: Rediscovering Our Sea of Islands, University of the South Pacific, 1993, pp. 2–16.

(6) Wesley-Smith, Terence. "Cultural Connections in the Pacific," Pacific Affairs, Vol. 89, No. 4, 2016, pp. 77–92.

(7) Our near abroad: Australia and Pacific islands regionalism, ASPI, Nov 30,2011, https://www.aspi.org.au/report/our-near-abroad-australia-and-pacific-islands-regionalism

(8) 澳报告称"援助南太"中国排第二 西方趁机炒作老旧话题, Aug 10,2018. http://www.china.com.cn/news/2018-08/10/content_58362322.htm

(9) China's South-South Cooperation with Pacific Island Countries in the context of the 2030 Agenda for Sustainable Development, Series Report: Climate Change Adaptation, April 10, 2017, https://www.undp.org/china/publications/chinas-south-south-cooperation-pacific-island-countries-context-2030-agenda-sustainable-development-series-report-climate-change

(10) China's Position Paper on Mutual Respect and Common Development with Pacific Island Countries, May 30, 2022, https://www.mfa.gov.cn/eng/wjbzhd/202205/t20220531_10694923.html

(11) Hannes Werthner, Erich Prem, Edward A. Lee, Carlo Ghezzi , Perspectives on Digital Humanism, springer,2022,pp227-231

(12) China in the South Pacific: geopolitical competition and local agency, Nov, 2023, https://www.cidob.org/en/publications/china-south-pacific-geopolitical-competition-and-local-agency

(13) China's economic statecraft in Polynesia and Micronesia, Dec 04, 2023, https://www.orfonline.org/expert-speak/china-s-economic-statecraft-in-polynesia-and-micronesia

المراجع:

1. Acharya, Amitav. (2014). The End of American World Order. Polity Press. pp. 3–7.
2. Bellwood, Peter. (1997). Prehistory of the Indo-Malay-Polynesian Expansion. University of Hawaii Press. pp. 117–123; 152–154; 241–248.
3. Foot, Rosemary, & Walter, Andrew. (2011). China, the United States, and Global Order. Cambridge University Press. pp. 1–31.
4. Habermas, Jürgen. (1998). Between Facts and Norms: Contributions to a Discourse Theory of Law and Democracy. MIT Press. pp. 287–328.
5. Olson, Mancur. (1965). The Logic of Collective Action: Public Goods and the Theory of Groups. Harvard University Press. pp. 5–43.
6. Werthner, Hannes; Prem, Erich; Lee, Edward A.; Ghezzi, Carlo. (2022). Perspectives on Digital Humanism. Springer. pp. 227–231.
7. Buchanan, James M. (1965). An Economic Theory of Clubs. Economica, 32(1), 1–14.
8. Tarte, Sandra. (2014). Regionalism and Changing Regional Order in the Pacific Islands. Asia & the Pacific Policy Studies, 1(2), 312–324.
9. AIDDATA. (n.d.). China Eximbank provides $173.2 million preferential buyer’s credit for National Broadband Network Project. Retrieved from https://china.aiddata.org/projects/61230/